

## شركة تجارة التمور العراقية بين الواقع والطموح

### الجزء الثاني

أ.د حسن خالد حسن العكيدي

خبير النخيل والتمور

[Hassan.alogidi@yahoo.com](mailto:Hassan.alogidi@yahoo.com)

### المقدمة



لفت نظري وأنا أتصفح أخبار النخيل والتمور في العراق على الانترنت شكوى شركة تجارة التمور العراقية على وزارة الزراعة على نوعية التمور المستعملة من قبل الشركة وكيفية الاستلام أن هذا الموضوع يعتمد بالدرجة الأولى على شركة تجارة التمور لأنها هي الجهة التي تقرر نوعية التمور المستعملة من خلال كادرها الفني لأن الشركة بعد ذلك ستحاسب على النوعية وليس وزارة الزراعة ولاادري ماهية العلاقة بينهما .

أن الذي دفعني للكتابة هذا الموضوع هو حرصي الشديد على أهمية تمور العراق . لان العراق كان ولازال وسيبقى منتجاً مهماً للتمور . وثروة النخيل والتمور تعتبر جزءاً من تراث العراق القديم والحديث وان التمور العراقية وصلت إلى كافة أنحاء العالم شرقاً وغرباً وان مكانة التمور العراقية على مستوى العالم كانت عالية الجودة وبالمقدمة ولا بد من إعطاء فكرة عن نخيل العراق وتمر العراق .

العراق كان يتميز عن أقطار العالم بالنخيل حيث كان يدعى بغابة النخيل حيث قدرت أعداد النخيل 32 مليون نخلة 1952 وكان انتاجه يتعدى (550) ألف طن ماعدا ماتستهلكة الصناعة والاستهلاك البشري وكان العديد من المزارعين والفلاحين يعناشون على هذا المورد المهم ويحقق أكثر من 70% من امن الغذائي للفلاح العراقي .

على مر الأعوام ولهذا السبب ظهرت ( الأهمية الاقتصادية لهذا المورد الحيوي ) و أنشأت وزارة التجارة العراقية جمعية التمور عام 1952 وبالقانون رقم 37 والمنشور في الوقائع العراقية في العدد 3090 في 1952/4/21.

وكان مضمون قانون الجمعية هو الاهتمام بمورد التمور من الناحية التوظيفية والتسويقية والمتاجرة والتصدير علماً أن القانون سمح بإنشاء المكابس والمصانع لمشتقات التمور (الدبس) الخل..... الخ

حينذ ذاك وقد تطورت الجمعية في عام 1961 إلى مصلحة التمور العراقية حسب العدد 568 من الوقائع العراقية في 1961/8/29 أي إن المهام توسعت وشملت أموراً كثيرة وانتشرت المكابس والمخازن العادية والمبردة في الجنوب وفي المنطقة الوسطى أي بمعنى آخر أن مكابس ومخازن الجنوب تدار من قبل فرع الجنوب ومكابس ومخازن المنطقة الوسطى تدار من فرع المنطقة الوسطى وكانت الأهمية الاقتصادية للتمور مهمة حيث كانت تدر على الميزانية في وقتها بحدود (12 مليون دينار عراقي) أي 36 مليون

دولار وهو مورد مهم للعراق حين ذاك يأتي بعد واردات النفط . أن توسع كبير لهذه المؤسسة الشبية رسمية أصبح لها

1. مكابس التمور
2. وحدات تعبئة وتغليف بكافة أنواعها
3. مخازن متنوعة
4. مختبرات ضبط الجودة
5. أسطول / شاحنات
6. موظفين إداريين ، محاسبين ، فنيين زراعيين ، أعلام
7. مكاتب تجارية في بعض دول العالم
8. خبراء

ثم تحولت المصلحة إلى مؤسسة ثم إلى شركة تسويق وتصنيع التمور أن الخبرة المتراكمة لهذه الشركة كبيرة وهي محصلة 59 سنة من (1952 إلى 2011) في مجال تجارة التمور والتسويق إن هذا التحول من مؤسسة قطاع حكومي إلى شركة مساهمة مختلطة عام 1989 في عام 1988 /2/11 وكما اشرفنا هي امتداد إلى كل ما اشرفنا الية وبرأس مال 50 مليون دينار عام 1989 أضافه إلى الدعم المقدم من الدولة أو من قبل المنظمات الدولية لنصب بعض المعدات والإجهزة في مكابس بغداد . أن المادة الرابعة من قانون الشركة والذي يعني بتأمين الأنواع الجيدة من التمور العراقية والعناية بها وإنتاجها بأحدث الأساليب وضمن المواصفات القياسية العراقية والدولية وبخطوط إنتاج متكاملة وبمختلف العبوات والأوزان بما يتلاءم مع ذوق المستهلك في الداخل والخارج وللشركة حق البيع والشراء والمقايضة والتملك....الخ من أمور يمكن الرجوع إليها.

أن التنافس حالياً بين الدول المنتجة للتمور كبير إذ علمنا أن إنتاج العالم من التمور حالياً قد تخطى 8 مليون إلى 9 مليون إضافة إلى ذلك أن الإعلام والدعاية للمنتجات قد تطور أيضاً في عالمنا الحاضر بحيث تنوعت الدعاية على المستوى المسموع والمقروء والمرئي إضافة إلى الأدوات الإعلامية الأخرى فأين شركة التمور من ذلك ؟

إن صدارة الإنتاج في العالم سنوياً تتغير حالياً من دولة إلى أخرى نتيجة الاهتمام بهذا القطاع فالعراق كان في الصدارة لفترة طويلة وفي العام الماضي كانت السعودية وفي هذا العام أخذت الصدارة مصر حيث تعدا إنتاجها 1.100 مليون طن والجدول التالي يوضح ذلك .

المرتبة	% من إنتاج العالم	الإنتاج بألف طن	الدولة
1	17	1166	مصر
2	13.3	900.5	السعودية
3	13.1	880	إيران
4	12.4	842	العراق
5	11.2	750	الإمارات
6	9	622	باكستان
7	7	470	الجزائر
8	5	370	السودان
9	3	238	عمان
10	2.3	150	ليبيا
11	2.1	125	الصين
12	2	122	تونس
13	1	69.4	المغرب
14	0.7	33	اليمن

وهناك دول أخرى قد دخلت مضمار إنتاج التمورثل موريتانيا .تشاد . قطر . الكويت . أمريكا . الأرض المحتلة . البحرين . تركيا . النيجر . أسبانيا . الأردن . جنوب إفريقيا . زامبيا . ناميبيا . الهند . ومما تقدم من الجدول يظهر الإنتاج العالمي في تطور مستمر نتيجة الزراعة النسيجية كما أن ذوق المستهلك الأوروبي والأمريكي (الغربي) يميل إلى بعض الأصناف حالياً واني على علم أن في العراق حالياً من أصناف حديثة ومهمة أفضل من التمور المشهورة في العالم حالياً من أهم الأصناف المرغوبة في العالم وهي .

1. دجلة نور
2. البرحي
3. المدجول
4. الاشرسي ، هنالك مختبرات تعمل على تطوير هذا الصنف
5. العجوة
6. البرني
7. العنبري

لذا فان مسؤولية شركة تجارة التمور العراقية مسؤولة عن تطوير هذا القطاع وتاليها وزارة الزراعة لأننا إذ استطعنا من تسويق تمورنا بالشكل الجيد في دول العالم سنظهر اهتمام الفلاح بالنخلة وان وزارة الزراعة هي الأخرى مسؤولة مباشرة على استنباط أصناف جديدة من التمور وإكثارها وتوزيعها مجاناً على المزارعين كما وان دعم الفلاحين بالأسمدة الضرورية والنشرات الدورية والارشادات حول مكافحة من أهم فعاليات وزارة الزراعة وأخيراً وليس آخراً أن وضع شركة التمور العراقية غير مشجع من خلال مايلي .

1. الرسملة الدائمة مما يقلل من قيمة السهم
2. خروج أسهم الشركة من التداول في البورصة العراقية وهذا أمر غير صحي للشركة
3. نشاط الشركة ضعيف في المعارض الدولية
4. مدير عام الشركة موظف في وزارة التجارة وهذا مما يقلل من إبداعه الشخصي في تطوير الشركة والمفروض يكون من المساهمين الذين لهم خبرة في مجال التسويق والتصنيع والإعلام وان تكون له نظرة مستقبلية لآفاق شركة التمور
5. أن تطعم الشركة بخبراء من الجامعات العراقية
6. أن تعمل على زيادة طاقتها التخزينية من (55000) طن إلى (80000) طن
7. أن لتكون دولة الإمارات هي الأساس في تسويق التمور
8. أن نجد قنوات تصريف صناعية إذا علمنا تقريباً أن استهلاك الشركات كما يلي

• شركة تمور عراقية	55000 طن
• شركة كربلاء	7000 طن
• شركة بعقوبة	7000 طن
• شركة المشروبات الروحية	25000 طن
• الملابس الأهلية	30000 طن
• معامل الخل	30000 طن

المجموع **329000 طن**

9. ولأجل النهوض وبشكل أسرع لهذا القطاع ولكي يكون أكثر اهتماماً أن تنشئ جمعية منافسة لشركة تجارة التمور من القطاع الخاص (منتجين + مصدرين ) للتمور
10. تشجيع الاستثمار العربي أو الأجنبي في هذا المضمار

أما لوزارة الزراعة فعليها دور كبير لإرجاع غابة النخيل في العراق بزيادة زراعة النخيل حيث تشير الإحصائيات إلى إن أعداد النخيل وصلت إلى (8.3) مليون نخلة وهذا رقم يشير إلى تدهور كبير في أعداد النخيل ولا بد من إيقاف التدهور وقد أشرت إلى ذلك في الجزء الأول .